رأي القدس

قوة مبارك في ضعف المعارضة

■ قطع الرئيس المصري حسني مبارك الشك باليقين في خطابه الذي القاه امس في مجلس الشعب، عندما اكد انه باق في منصبه رئيساً للجمورية طالما بقي قلبه ينبض. وهذا يعني انه سيظل على قمة السلطة في مصر حتى انتهاء فترة ولايته الحالية بعد خمس سنوات، حيث سيصبح عمره في حينها 84 عاما، وربما يخوض الانتخابات لفترة جديدة اخرى.

اعضاء مجلس الشعب صفقوا وقوفاً للرئيس مبارك ابتهاجاً بهذا القرار، وكان مفاجئاً ان نواب جماعة الاخوان المسلمين كانوا بين المصفقين الواقفين، الأمر الذي يعكس جانباً غريباً في الديمقراطية المصرية لا يوجد مثله في اي بلد آخر.

مصر تمر حاليا بظروف صعبة غير مسبوقة، فالبطالة وصلت الى معدلات قياسية، والغالبية الساحقة من ابنائها تعيش تحت خط الفقر وبأقل من دولارين في اليوم. والهوة تتسع يوما بعد يوم بين طبقة القطط السمان المترفة الباذخة والقاعدة الشعبية العريضة الفقيرة المعدمة.

وبات انتهاك اعراض النساء يتم في الشوارع الرئيسية، وفي وضح النهار وتحت سمع الشرطة وبصرها.

انها حالة انهيار في مختلف المجالات، سببها تكلس العملية السياسية، وحالة العجز التي تعيشها مؤسسة الرئاسة، وافلاس الطبقة الحاكمة فكريا وسياسيا، من حيث تقديم افكار جديدة تؤدي الى تنفيس الاحتقان، وايجاد مخارج من الأزمات الحالية المتفاقمة.

الرئيس مبارك يعيش ظروفا صحية صعبة لم تعد تمكنه من قيادة سفينة البلاد الى بر الامان، فالرجل تقدم كثيرا في السن، واصبح يفضل الابتعاد عن مسؤولية ادارة شؤون الدولة بالاقامة في قصره المريح في منتجع شرم الشيخ، وترك الامانة الى مجموعة من الشخصيات التي لا تعرف مصر، ولا هموم شعبها، الا بشكل محدود جدا، ومن خلال تقارير بعض المنافقين الفاسدين الذين يصورون الامور وكأنها في افضل احوالها.

تأكيدات الرئيس بانه باق في الحكم ولا يعتزم التنحي قريبا، مثلما افادت بعض التكهنات، لا تعني ان سيناريو التوريث قد الغي، بل ربما يكون ما حدث هو العكس تماما، اي انه تعزز وبات شبه مؤكد.

فمن الواضح ان الرئيس مبارك غير متعجل في مسألة التوريث هذه، ويفضل ان تكتمل عملية الاعداد المتبعة حاليا لتحقيقها بالشكل المطلوب، حتى تنضج الظروف الملائمة على نار هادئة.

السيد جمال مبارك هو الذي يحكم مصر حاليا، وهو صاحب القرار الاخير فيها، تساعده مجموعة من الكوادر التي تعرف الخارج اكثر من معرفتها بمصر. وتعيش في ناد مغلق عليها وعلى من يتطلع الى الانضمام الى عضويته، وما والده الا واجهة فقط توفر له الغطاء الشرعي لمواصلة دوره هذا دون ازعاجات.

فعندما تصفق المعارضة وقوفا لرئيس فاقد الذاكرة، محدود التركيز، ولا يحكم البلاد عمليا، ابتهاجا بتكرمه بالبقاء في المنصب طالما بقي قلبه ينبض، فان حال الانهيار في مصر ستتواصل، ودائرة الفساد ستتسع، وعملية التوريث ستكتمل وتصبح حقيقة او امرا واقعا.

المشكلة في مصر ليست في الحكم الديكتاتوري المستبد المتستر بورقة ديمقراطية التزوير، وانما في المعارضة ايضا التي فقدت بوصلتها، ونحن هنا نتحدث عن المعارضة التي صفقت وكأنها فاقدة التركيز ايضا مثل الرئيس.

نجم امريكا يأفل.. .. فقط لو يُصدّقون!

محمد صادق الحسيني

■ رغم كل مظاهر التراجع والتعثر التي تنتاب السياسات الامريكية في بلاد العرب والمسلمين، لا يزال الرئيس بوش وعدد من مساعديه في الادارة المتعجرفة يبدون تعنتهم تجاه مطالب القوى الممانعة والمقاومة في المنطقة، بل ويصرون على ان كل شيء على ما يرام وانهم «يواصلون التقدم ويحققون الانتصار تلو الانتصار..» كما يتردد على لسان مستشاريهم في لبنان مثلا كما هي حال بعض الصغار من اهل المنطقة ممن لا يزالون يراهنون على امكانية «اقلاع» مشروع الشرق الاوسط الجديد!

وكلما اظهرت التقارير المتواترة «قبح» وجههم صبوا جام غضبهم على المرآة وكسروها واستبدلوها بمرآة اخرى ظنا منهم ان المشكلة في المرآة! ناسين او متناسين ان عليهم تصحيح صورتهم الاصلية!

ان الوقت لم يعد لصالح الامريكيين ولا لصالح كل من راهن عليهم. فالوضع الدولي يتغير بسرعة على اكثر من صعيد. اذ ان روسيا والصين قررتا عدم السماح للولايات المتحدة الامريكية بتكرار تجربة العراق المأساوية لا مع طهران ولا مع دمشق ولا حتى مع الخرطوم ناهيك عن السماح بمثل ذلك مع بيروت العاصمة الاكثر عصية على التغيير على الطريقة الامريكية، لا سيما بعد تجربة حرب الـ33 يوما القاسية والصعبة على «الوكيل» الاستراتيجي الاقليمي!

هذا الوكيل الذي قال انه خاض تجربة «اختبارية» لحرب اولى ـ كما سماها ـ ضد طهران!

فلم ينجح، بل حصد سرابا!

ومع ذلك يكابر الامريكي الخارج لتوه من اختبار وامتحان التصويت على شعبية سيده «المهووس» بالحروب الاستباقية، ويكابر معه ثلة من المغامرين والمكابرين ممن ربطوا مصالحهم بحكومة قناصل وسفارات فقدت مصداقيتها وشعبيتها في قلوب غالبية اللبنانيين، ومع ذلك تتذاكى على شعبها وأهلها بانها ماضية في الطريق ولن يوقفها احد عن «التقدم» في خدمة سيادة البلاد واستقلالها!

ولا تختلف حكومة المنطقة الخضراء في بغداد عن «اختها» البيروتية في المكابرة والتذاكي، بل وتتحدث عن تعديل وزاري شامل! في وقت يعاني الشعب العراقي من ازمة وجود وهوية وحياة او موت للبشر العاديين ناهيك عن اغتيال يومي وبشع للوطن والاستقلال والسيادة!

الوضع ليس باحسن مع حكومة كرزاي «الكراكوزية» التي لم تعد تعرف نوع الوكالة التي تحملها من الاجنبي ولا حتى اسم الموكل الاصيل الذي يحاول ان يتحكم بطرف من العاصمة الاسلامية المستباحة في بلد كان اسمها يوما «نورستان» فاصبحت تسمى من قبل اهلها بـ«كفرستان» لشدة ما انتهكت حرماتها من قبل انواع القوات المتعددة الجنسيات المحتلة والغازية!

الغريب ان كل هذا يحصل في بلادنا، ولا يزال البعض من ابناء جلدتنا يراهنون على ما يسمونه بعملية «السلام» ومع من؟! مع دولة الارهاب والقتل والمجازر، بل ويستغربون عدم حضورها او رفضها لمثل هذه الدعوات، ويعلنون بكل ثقة واطمئنان! بانهم سيفقدون مؤتمرا للسلام حتى لو لم تحضر هذه الدولة المارقة!

هل نسي هؤلاء بان عملية السلام الاولى الى اين انتهت؟! وماذا قالوا عنها هم على السنتهم ابان الحرب على لبنان؟! الم يدفنوها على الملأ؟!

فماذا يتوقعون من جديد من هذا «المجتمع الدولي» المنافق والغدار؟ الم يسمعوا بحديث رسول الله يقول: «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين»؟!

لماذا لا يقررون الاستماع لشعوبهم ولو لمرة واحدة ويأخذون قرارا بمقاطعة كل مبادرات «السلام» و«التطبيع» و«ائتلاف المعتدلين» المخادعة والمنافقة ويعلنون موقفا ممانعا مقاوما ولو لمرة واحدة!

صدقونا بان امريكا التي تخافون هي أوهى من بيت العنكبوت، وان اسرائيل التي ترهبون هي اضعف حتى من ان تتجرأ مرة اخرى على العدوان على احد من العرب ناهيك عن الانتصار عليه، شرط ان تصدقوا ذلك وتستقيم مواقفكم وتتوحد خلف ارادة شعوبكم. لا تقاتلوا بالضرورة، ولا تعلنوا الحرب على اسرائيل، نريد فقط عدم التفريط بقوة الشعوب وارادتها وتركها تعبر عن نفسها دون قمع ودون تزييف ودون طعن في الظهر..

ان عصر الهيمنة واملاء القرارات يتراجع والحقبة الامريكية في انحسار فقط لو يصدقون!

ولادات عسيرة لديمقراطيات العرب والإسلام!

مطاع صفدي *

■ مفهومان متعارضان متكاملان: الثورة والسياسة. التنظير المجرد قد يلح على خاصية التعارض أكثر من التكامل؛ والتجربة التاريخية على صعيد المايحدث الواقعي، تقدم براهين محسوسة وفاصلة عن التكامل، وإن كان أحد المفهومين لا يقوم حتى يلغي الآخر. ومع ذلك ليس الفاصل الحدثي بينهما نهائياً. في قرن الثورات الكبرى المعاصرة، القرن العشرين الحافل بالتحولات الكونية في النظر والعمل، كانت (الثورة) هي الغالبة، والسياسة في خدمتها. هكذا كانت تبدو مظاهر الأمور. الانقلابات البنيوية الثلاثة المحددة لمعالم العصر والقرن بطوله آنذاك: الشيوعية، الفاشية، والنازية، كانت في عرف أصحابها تشكل ثورات مجتمعية. وعليها بدورها أن تشرعن كل ما سوف يبنى عليها، الدولة والقانون والسياسة. هذا النوع من الشرعنة المستحدثة صار له اسم الإيديولوجيا، أي تلك المنظومة من الأفكار التحويلية التي تنحرف إلى معايير، ويكون من شأنها أن تحاكم كل ما عداها، من المفاهيم والنظم والقيم والمشاريع، أي أفعال الجماعة كما الأفراد، بحسب منطوقها الخاص، دون السماح لأية خطابات أخرى بالمساءلة أو الاعتراض. إنها تفسّر تعلّل وتسوّغ كل شيء، ولا شيء يمكن أن يفسرها في ذاتها.

هذا الصنف من الثورات الذي ابتُلي به تاريخ القرن العشرين، جاء ضداً بربرياً على السياسة من حيث كونها المؤشرة على المحصّلة العملية لذاكرة المدنية، عبر تجاربها المريرة مع عقباتها؛ فمن المفترض في السياسة أنها هي المنتجة لجبهات المقاومة المشروعة في وجه العسف والطغيان وتطوراته الخبيثة، خاصة في اللحظة المعرفية الراهنة، المتضاعفة طرداً مع تعاظم قوى الحريات وانتشارها الكوني. فقد بات الطغيان العصري يتغذى بأذكى وأخطر استراتيجيات الاستبداد الشمولي القائمة على توظيف التقدم المعرفي في فنون صناعة التدمير المعنوي والمادي لإنسان الفرد والجماعة. فبعد أن كان فكر الحرية مسكوناً بهم انقضاء عصر الأدلجات الكليانية المتسلطة إبان القرن الماضي، وانتظار عودة السياسة المدنية في حال من نضوج الوعي والتدبير المتصالح لعلاقات الفرد بالدولة، والتحكم في تناقضات الدول فيما بينها، فقد جرى ترحيلٌ منظمٌ لحروب الغرب وآفاته الاجتماعية الداخلية إلى رحاب بقية العالم الموصوف بالجديد، وهو القديم دائماً، عالم الدول الوطنية المستحدثة للأمم والشعوب المهمشة. ههنا تنحرف الثورات إلى انقلابات عسكرية وبوليسية، وتُختزل السياسات القائدة إلى مجرد مشاريع الاستئثار بالتسلط الفردي والفئوي والنهب المستبيح للثروات العامة.

كأنما السياسة في دلالتها الفلسفية، كتعبير عن الممارسات الجماعية لأخلاقيات المدنية، أضحت هي الممنوع الأول، وفي معظم أقطار النصف الجنوبي من المعمورة. بل قد لا يكون المنع دائماً بفعل قوى الخارج الموصوفة باحتكار التقدم، والرافضة لحرية الشعوب الصاعدة إلى المسرح الدولي، بقدر ما هو المنع يصير امتناعاً ذاتياً، وناجماً غالباً عن عدم الوعي والشعور أصلاً بافتقاد معانيها ومعاييرها من ذاكرة الخبرات المتوارثة. هذا التعليل قد يلقي بعض الضوء المساعد في فهم المعضلة البنيوية التي تتخبط بها النهضة العربية الثانية نفسها؛ فما يسمى سياسة لدول النهضة لم يكن يخرج عن حال الطفرات الفوقية بدون أية جذور تساندها في أرضية الواقع الاجتماعي. منطق الطفرة هو المسيطر كبديل قسري عن إنتاجات التطور الطبيعي الذي ينميه ما يعنيه الاستقلال الوطني بالنسبة للكيانات الوطنية الناشئة.

لا ينبغي التغافل عن حقيقة أن هذا الكيان الدولتي هو حديث العهد بالنسبة لمعظم شعوب العالم الثالث. وغالباً ما تم تركيبه بفعل القوى الاستعمارية التي كانت تحكمه ثم رحلت عنه ظاهرياً وهي مطمئنة إلى أنه سيظل يحمل عوامل إحباطه وتفككه الذاتي أكثر بكثير من قدرته على اكتساب أسباب منعته، وتمكّنه من تحصيله لوعود الاستقلال الحقيقي في خصائصه المدنية والثقافية المتعارف عليها.

إن قصة النهضة العربية الثانية هي قصة تجاربها مع ذاتها أولاً. وبقدر ما يسهل تعداد هذه التجارب، البالغة حدود الكوارث الوطنية الشاملة، تحت عناوين الخيبات التاريخية ومشتقاتها، إلا أنه قلما تنبه الوعي النقدي، ولدى الطلائع المتنافسة على ادعاءات العمل الوطني وابتكار تنظيراته، إلى أسس التعجيز الذاتي عن إطلاق ثقافة السياسة، حتى قبل تصنيفها في خانة الديمقراطية أو الثورية وسواها.

فالسؤال الذي يفرض نفسه في لحظة الغَسَق من عمر هذه النهضة الثانية الآفلة؛ هو: لماذا لا تدور الأمور أبداً إلا من خلال منطق الطفرة وحده، وإنتاجه المعهود في فرض ثلاثية الاستبداد أي: التسلط بدل السلطة، والقمع بدل الحوار، والنهب بدل الأمانة الأخلاقية والتنمية الرشيدة.

لو أخذنا الآن بعض الأمثلة الحية على هذه الإشكالية ذلك النموذج في الحكم المعروف باسم حكومة الوحدة الوطنية، التي تواجهها راهنياً عدة أقطار عربية، من لبنان إلى فلسطين والعراق، لاكتشفنا فوراً قواسم مشتركة عديدة تجمع حالات الاستعصاء هذه. أولها وأدعاها إلى التنبه الخاص هو أن حكومة الوحدة أو الاتحاد الوطني لا تُطرح في الأقطار الثلاثة، إلا وهي على شفا الانهيار الدولتي والمجتمعي معاً؛ كما لو كانت هذه الصيغة هي الخيار الوحيد المتبقي مقابل حتمية الاقتتال الوطني التي ينتظرها الجميع وفي مواعيد متقاربة. نقول ربما كان لبنان البلد الفريد الذي قدر لتجربته الاستقلالية أن تثمر بعض مظاهر السياسة بدلالتها المتعارف عليها إلى حد ما. إذا ما قارنا تطوره منذ جلاء الاستعمار الفرنسي عنه، ومعه قرينه الأكبر سورية، لوجدنا أن تركيبته الطائفية قد فرضت نظام التحاصص السلطوي منذ البداية، الذي يفترض بدوره شكلاً من الديمقراطية التي لا يمكنها أن تشتغل إلا في ظل حوار اختياري أو إجباري بين زعامات الطوائف والمذاهب. فمن المفترض إذن ألا يقوم حكم إلا عبر صيغة حكومة الاتحاد الوطني، كأمر واقع لا مناص منه. ويمكن القول انه لم يسيطر إيقاع الحرب الأهلية في مسيرة البلد إلا عندما يقع خلل التحاصص في هذه الصيغة. وفي الظرف الراهن الموصوف بالمأزق الأخطر، وباعتبار أن لبنان قد يحسب أنه فاز باستقلاله الثاني بعد خروجه من تحت وصاية النظام السوري منذ عام ونصف فقط، إلا أنه سريعاً ما واجه اعتقاله إسرائيلياً، فيما لو لم تُدحر الدولة العبرية في أقسى حرب همجية شنتها ضد العرب منذ تأسيسها البائس؛ فإن هذا البلد الشجاع، المنتصر وطنياً إقليمياً، وقومياً إنسانياً على أحد أكبر رموز العنف الهمجي المطلق في هذا العصر، يُمنع عليه اليوم ترجمة الصمود الخارجي ضد أعنف عدوان عبري مسوّغ ومدبّر من البيت الأبيض وساكنه الأول، ترجمته داخلياً إلى لغة الحقوق الوطنية؛ فيُحرم من تجاوز صيغة المحاصصة الطائفية المتقاسمة لشكل حكومات الإقطاع السياسوي اللاهوتي التقليدية، إلى صيغة جديدة سليمة من المشاركة الحقيقية لمكونات الوطن. هذه المشاركة التي حيلَ دائماً بين ديمقراطية لبنان وبين تحقيقها، كلما لاح منعطف سياسي نحوها يفرضه نضج الوعي الاستقلالي، فكانت الاقتتالات الأهلية المتكررة هي البدائل الجاهزة لتجهض ثمرات النضج النوعي، وتقلبها إلى فجائع الموت المصمم والقهر الإنساني، واستعادة رموز الانحطاط لمراكزها وسلطاتها المسلوبة منها مؤقتاً.

ومن سخرية الأقدار حقاً أن يظل (الغرب) الديمقراطي هو أحدث وأقدم عدو لمولد الديمقراطيات الوطنية الصحيحة. فالغرب يحارب بقواه العسكرية والسياسوية والاستخبارية، وملء مسرح العلنية المكشوفة تحت أنظار العالم أجمع، أبسط بوادر النضج المدني لحضارات الغالبية العظمى لإنسانية العصر. ومن المحزن حقاً هذا التعاون المتزايد مجدداً بين أوروبا الاتحادية وأمريكا (الحقبة البوشية) على اغتيال الحرية الحقيقية، بتسويد فجر الديمقراطيات الوطنية النامية في أرض العرب والاسلام تحديداً، وطمس معالمه التوحيدية بالأحمر القاني من دماء شعوبه. فهذه الأقطار الثلاثة فلسطين ولبنان والعراق، تُدفع بكل قوى التفرقة والتفكيك الكياني نحو هاويات متنوعة من الاقتتالات الأهلية، بعد انسداد كل طرق الحوار السلمي بين مكونات مجتمعاتها، وبالأخص بفعل التدخلات الأجنبية المانعة لامتداد أي جسر مدني بين فئة وأخرى.

الظلاميات تحت أقنعتها اللاهوتية المستعارة أمست هي المخولة وحدها في صناعة عالم من بقايا أمم وطوائف ومذاهب وعشائر. لكن من يقول مع ذلك أن الحرية سوف تيأس من أسلحتها حتى في أظلم عصور الردات نحو البدائيات من كل ثقافة أو تاريخ مغدور بأمراضه الذاتية أولاً.

* مفكر عربي مقيم في باريس

عمليات السلام مع اسرائيل لم تؤد الا الى الاستلاب

أهداف سويف *

■ قبل أن يقال وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد من منصبه، كان يترأس مجموعة عمل في البنتاغون تسمى «مجموعة التحول» تعاونت مع فريق من الجيش الاسرائيلي لبلورة استراتيجية للسيطرة على الفلسطينيين بعد انسحاب الجيش الأحادي من غزة وبعض مناطق الضفة الغربية. وحسب الباحث المهندس الاسرائيلي ايال وايزمان، تم الاتفاق على تحقيق هذه السيطرة عن طريق احتلال خفي: توصد اسرائيل «المظاريف الصلبة» (الجدار) حول المدن الفلسطينية ثم تقوم بـ«توليد مؤثرات معينة» داخل المدن تستهدف «العناصر البشرية للمقاومة». وقد رأينا الجيش الاسرائيلي ينفذ هذه الاستراتيجية في بلدة بيت حانون في قطاع غزة في الأسبوع الماضي حيث قتل 19 فلسطينيا وهم نيام.

سوف يرى العالم المزيد من هذه الأعمال. يقول وايزمان أن رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، الجنرال دان حالوتس، أقر بأن الجيش يرى الصراع ضد الفلسطينيين على أنه صراع بلا حل وقد وطن نفسه على القيام بمهامه في بيئة متشبعة بالصراع، وفي اطار من العنف الأبدي... ويتوقع الجيش أن يقوم بعملياته بالشكل الذي يسمح له أن يتجنب بالكاد المقاطعة الدولية، حافظا الصراع على درجة من الحرارة تسمح للمجتمع الاسرائيلي أن يعيش ويزدهر في اطاره.

فها هي وظيفة اضافية للجدار: أن يحمي المجتمع الاسرائيلي من أن يعي تفاصيل الأعمال الوحشية التي يقوم بها جيشه باسمه.

ومع كل هذا يظل مثقفو اسرائيل يتعجبون ويتساءلون حول ماهية الحالة المرضية التي أصابت مجتمعهم. الأستاذان يزرائيل آومان وآرون تشيكانوفر حائزان على جائزة نوبل في العلوم، وهما يشكوان ـ في حديث لهما في 29 تشرين الاول (أكتوبر) مع الصحيفة الاسرائيلية «يديعوت أحرونوت» ـ من «المرض العضال ... الخواء الروحي... السرطان الذي ينتشر في المجتمع الاسرائيلي». وهما يرجعان كل هذا الى نوع من «الأنانية» المعممة ـ ومن الطريف أنهما يعتقدان أن هذه الأنانية قد تكون مناسبة للحياة في سويسرا مثلا، ولكن ليس في اسرائيل! وهذا الوضع المرضي، في رأيهما، لا علاقة له بـ«العدو» حيث أن اسرائيل بوسعها أن تتعامل مع العدو بـ«حكمتها وتقدمها التكنولوجي» ـ وقد رأينا ضربا من هذا التعاون في بيت حانون.

وقد شكك أينشتاين (أشهر عالم يهودي يحوز على جائزة نوبل) في الصهيونية السياسية، فوقع خطابا نشرته جريدة «النيويورك تايمز» في كانون الاول (ديسمبر) 1948، يحذر من ظهور «حزب الحرية» في اسرائيل، وهو الحزب الذي رأسه مناحم بيغن ـ الذي أصبح فيما بعد رئيسا لوزراء اسرائيل. ويذكر الخطاب بلدة دير ياسين حيث قتل بيغن ورجاله 240 من النساء والرجال والأطفال الفلسطينيين وكانوا «يفتخرون بهذه المجزرة»، ويستطرد الخطاب مؤكدا «ان هذه هي العلامة الدامغة لحزب فاشي، يستخدم الترويع والكذب كأدوات يصل بها الى غايته المنشودة وهي «دولة القائد». وربما يكون من المفيد أن يتأمل الأستاذان آومان وتشيكانوفر فيما قد يكون رأي أينشتاين فيما شاهدناه في بيت حانون وبيت لاهية في الأسابيع الماضية.

ذكرنا الكاتب والروائي الاسرائيلي ديفيد غروسمان بهاملت شكسبير في الخطبة التي ألقاها في ذكرى اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق اسحق رابين في الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر). الا أن غروسمان، حين شكا من وجود شيء عفن في دولة اسرائيل كان يقصد فقط ان اسرائيل تفتقد «ملكا» أو قائدا يستطيع «أن يتوجه الى الشعب الفلسطيني، متخطيا حماس» (الحكومة المنتخبة للشعب الفلسطيني والتي قامت اسرائيل باختطاف نصف وزرائها) داعيا للبدء في عملية سلام جديدة. عملية سلام جديدة؟ وكل عمليات السلام التي دخل فيها الفلسطينيون أو فرضت عليهم لم تؤد الا الى مزيد من الاستلاب؟ لقد انتخب الفلسطينيون حماس في بدايات العام لأن عقدين من التعامل مع الحكومات الاسرائيلية على اختلافها تسببت في افلاس السلطة الفلسطينية سياسيا وأخلاقيا. وعلى هذا فالرغبة التي يعبر عنها الـ«يسار الليبرالي» الاسرائيلي في فتح باب المحادثات (بدون حماس) واعادة «عملية السلام» الى مجراها تنم اما عن درجة كارثية من السذاجة، أو عن سوء النية. وعادة ما يكون التعبير عن هذه الرغبة مصحوبا بالنحيب على مشروع «نبيل» ضل طريقه بشكل ما.

ان السر «العفن» الذي يقبع في قلب الدولة الاسرائيلية هو رفضها للاعتراف بأن المشروع الصهيوني في الأراضي الفلسطينية ـ مشروع انشاء دولة تقوم على قتل وافقار وتهجير أهل الأرض الأصليين ـ هذا المشروع لم يكن يوما نبيلا. فالأرض التي اشتهاها كانت وطنا لشعب آخر، وقد قام مؤسسو الدولة الاسرائيلية بقتل وترويع وتهجير أبناء ذلك الشعب كي يتسنى لمشروعهم التحقق. لكن الشعب الفلسطيني يحيا، وهو ملء العين والسمع في كل مكان. واسرائيل ـ كي تحمي تنكرها للحقيقة ـ تضطر لانكار وكتم الرواية الفلسطينية والتاريخ الفلسطيني، ولكي تستكمل تنفيذ مخططها في الأراضي الفلسطينية تضطر للعمل على أن يختفي الفلسطينيون، فما بدأ سيئا لا يقوى الا بالسوء، وهكذا يستمر التطهير العرقي. يتآمر الوزير الاسرائيلي الجديد أفغدور ليبرمان على مواطني اسرائيل من الفلسطينيين، ويبيد الجيش الاسرائيلي ويروع فلسطينيي الضفة الغربية وغزة، ويحاول الصهاينة وأصدقاؤهم اسكات أصوات الفلسطينيين في الخارج ـ وبالذات في الولايات المتحدة. وفي الوقت ذاته تظل اسرائيل مصرة على انها بلد متحضر، محترم، محب للسلام، يضيء الآفاق للأمم بنوره.

كيف يمكن لمجتمع يعاني من هذه التناقضات أن يزدهر؟ وكيف يمكن لمن يعيش داخل المشروع الصهيوني كمواطن يهودي متميز أن يعجب من حالة الحصار التي يستشعرها؟ على اليسار الليبرالي الاسرائيلي أن يعي محنة شخصية أخرى من شخصيات شكسبير حين يقول: «جلامس قد قتل النوم؛ ولذا فكودور لن ينام بعد اليوم، ماكبث لن ينام بعد اليوم».

لن تشفى اسرائيل ولن تتعافى الا اذا اعترفت بماضيها وكفرت عنه، وهو ما يسمى بـ«عملية الحقيقة والمصالحة». فلا يمكن للمواطن الاسرائيلي أن يظل داخل الاطار الصهيوني، منتفعا منه، ويحسب نفسه في الوقت ذاته من مواطني العالم الصالحين. وقد اختار العديد من مواطني اسرائيل أصحاب الشجاعة والبصيرة طريقهم، فالبعض غادر البلاد، والبعض بقي، والكل ملتزم بفضح حقيقة آليات المشروع الصهيوني وتكلفته الغالية.

منذ بدأت المحادثات (العلنية) في عام 1988، كانت المبادرات ومفاوضات السلام وخرائط الطرق تهدف كلها الى اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة وعاصمتها في القدس، مع التعامل بشكل عادل مع قضية اللاجئين. ولم يتحقق أي جزء من هذا الهدف خلال عشرين عاما. وتدل روايات الشهود حول محادثات كامب ديفيد في عام 2000 على أن اسرائيل لم تجد الارادة السياسية وقتها لتقديم عرض يلبي للفلسطينيين القدر الأدنى من مطالبهم، وهي تفتقر الى هذه الارادة السياسية حتى اليوم. فمن هنا تأتي فكرة الـ«مظاريف الصلبة الموصدة». ولعل الاحساس بوصول الأزمة الى مرحلة جد خطيرة هو الذي حدا بالبعض لفتح الحديث مرة ثانية عن الحل الأقصى مثالية: الدولة الديمقراطية، التي لا تقوم على اعتبارات دينية أو عرقية، والتي يجد فيها كل من الفلسطيني والاسرائيلي موطنا.

نشر عالم الاجتماع (ومؤسس الموقع الالكتروني «الانتفاضة الالكترونية») علي أبونعمة مؤخرا كتابا بعنوان «بلدا واحدا»، كما نشر المؤرخ الاسرائيلي ايلان بابي كتابا بعنوان «التطهير العرقي لفلسطين»، والكتابان يدعوان الى حل الدولة الديمقراطية الواحدة. وما يرتكز عليه الأمل في هذا الحل هو، كما يقول بابي، «تلك الجماعات داخل المجتمع الاسرائيلي، التي اختارت أن تشكلها الاعتبارات الانسانية بدلا من الهندسة الاجتماعية الصهيونية» والى جانبهم «الأغلبية الساحقة من الشعب الفلسطيني الذي رفض أن تفقده عقود من الاحتلال الاسرائيلي الهمجي أنسانيته، والذي ما زال يأمل ـ رغم أعوام من القهر والتشتيت ـ يأمل في المصالحة».

* كاتبة وروائية من مصر

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364